

الفرص الاقتصادية المتاحة للاستثمار كمصادر بديلة للنفط (مقالة تحليلية)

عادل ناجي محمد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة ناصر

anf_1539@yahoo.co.uk

المقدمة

يتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص الدول النامية ، حيث يعتبر اقتصادا صغير الحجم نسبيا مفتحا على العالم الخارجي ، يعتمد في دخله على مورد طبيعي ناضب ، ويفتقر إلى العمالة الماهرة ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني والحضري . فبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي نفذت خلال الفترة الماضية ، والتي تجاوزت (40) مليار دينار ، وكانت تستهدف تحقيق معدلات نمو عالية في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية السالعية والخدمية ، بهدف خلق قاعدة إنتاجية تساعد في تنويع مصادر الدخل القومي وتخفيف الاعتماد على النفط، إلا أنه من خلال ملاحظة ما تم تحقيقه من هذه الاستثمارات يتبين القصور في تحقيق مستهدفات خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي ، والميزانيات التنموية المتعاقبة ، المتعلقة بتنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي .

إن التجربة الماضية ، بالرغم من النجاح النسبي في تكوين بنية تحتية ، وبالرغم من التحسن النسبي في بعض مؤشرات التنمية البشرية ، قد أفرزت ضعف كفاءة الاستثمارات المنفذة ، ورسخت جملة من الخصائص والتي صارت تميز الاقتصاد الليبي ، منها :

- الاعتماد على النفط الخام كمصدر للدخل القومي وللصرف الأجنبي، إذ تشكل الصادرات النفطية أكثر من 96 % من إجمالي الصادرات الليبية، ويعتبر بذلك القطاع النفطي المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي ، حيث تتراوح نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين 25 إلى 30 % ووصلت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 58 % في المتوسط خلال الفترة الماضية ، وبلغت 74 % عام 2005 ، الأمر الذي رتب درجة كبيرة من الاعتماد على الخارج حيث تستورد ليبيا أكثر من 70 % من احتياجاتها من الخارج .

- ارتفاع معدل النمو السكاني ومحدودية القوى العاملة الوطنية الماهرة ، فلقد وصل عدد السكان حوالي (6) مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي يقترب من 4 % ، في الوقت الذي لا تزايد فيه نسبة السكان النشيطين اقتصاديا عن 45 % . كذلك فإن اتساع الرقعة الجغرافية وما صاحبها من ارتفاع معدلات الكثافة السكانية في الشريط الساحلي (الذي يمثل نسبة 21 % من المساحة الكلية ويقطنه أكثر من 79 % من السكان) وتدنيتها في المناطق الصحراوية الأمر الذي رتب أعباء إضافية على مجهودات التنمية والصعوبات في استغلال الموارد المتاحة ، والسعي نحو تحقيق تنمية مكانية متوازنة .

بالرغم من ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي حيث يتضح من البيانات الواردة بالجدول التالي أن الاقتصاد الليبي يهيمن عليه قطاع الخدمات إذ تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي أكثر من 45 % ، كمتوسط للفترة ، 2005-2000 .¹

جدول رقم (1) . هيكل الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1997) مليون دينار

السنة	الصناعة		الزراعة		الخدمات		النفط	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2000	2236.3	15.4	1274.3	8.8	6369.4	44.0	4599.6	31.7
2001	2264.2	15.2	1330.0	8.9	6760.2	45.3	4573.1	30.6
2002	2498.3	16.5	1356.6	8.9	7049.9	46.7	4189.9	27.8
2003	2372.4	14.7	1383.7	8.5	7449.2	46.1	4955.3	30.7
2004	2490.8	14.7	1411.1	8.3	7828.8	46.2	5232.3	30.8
2005	2776.1	15.5	1446.4	8.0	8412.5	46.9	5305.6	29.6
المتوسط		15.3		8.6		45.9		30.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - الجدول 25 - المجلد رقم 45 سنة 2005.

¹ د. عبدالله امحمد شامية - السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة - محرك البحث قوقل .

عادل ناجي محمد

تشير البيانات الواردة في الجدول (2) إلى أن قطاع الخدمات يساهم بأكثر من 65 % من الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي خلال نفس الفترة ، وهذا يعني أن حوالي ثلثي القيمة المضافة مصدرها قطاع الخدمات ، بينما قطاعا الزراعة والصناعة ، لم تساهم إلا بنسب 15.3 % و 8.6 % في الناتج المحلي الإجمالي ، وبنسب 22.0 % و 12.3 % في الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي على التوالي بالرغم من استحواذهما على أكثر من 30 % من إجمالي الإنفاق التنموي خلال الفترة (1970 - 2006) ، ولذا فإن الاقتصاد الليبي فسي حاجة إلى رفع وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية - الصناعة والزراعة - لكي يتم التوازن في هيكل الاقتصاد .

جدول رقم (2) : القيمة والنسبة المئوية لقطاع الخدمات غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي خلال 2000-2005 في ليبيا.

السنة	الصناعة		الزراعة		الخدمات		الإجمالي
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
2000	2236.3	22.6	1274.3	12.9	6369.4	64.5	9880.0
2001	2264.2	21.9	1330.0	12.8	6760.2	65.3	10354.4
2002	2498.3	25.6	1356.6	12.4	7049.9	64.6	10905.4
2003	2372.4	21.1	1383.7	12.3	7449.2	66.5	11205.3
2004	2490.8	21.2	1411.1	12.0	7828.8	66.7	11730.7
2005	2776.1	21.9	1446.4	11.4	8412.5	66.6	12635.0
المتوسط	-----	22.0	-----	12.3	-----	65.7	-----

المصدر: مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - الجدول 27 - المجلد رقم 45 سنة 2005 .

لقد رتبت هذه الخصائص جملة من النتائج التي انعكست على هيكل الإنتاج والاستخدام ، وأثرت في أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للنشاط الاقتصادي في ليبيا ، فالبيانات الواردة بالجدول التالي تشير إلى أن قطاع النفط والغاز يساهم بنسبة تصل كمتوسط للفترة (2000-2005) إلى أكثر من 55 % في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، ولقد بلغت هذه النسبة أقصاها عام 2005 إذ وصلت إلى 71.3 % في حين تدنت الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية السلعية الأخرى كالصناعة والزراعة والتي بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 1.4 % لقطاع الصناعة ونسبة 2.8 % لقطاع الزراعة عام 2005 ، وذلك بسبب معدلات النمو السالبة التي يعاني منها القطاعان خلال الفترة 2001-2004 في الوقت الذي حقق فيه قطاع النفط والغاز ، وقطاع الخدمات ، معدلات نمو مرتفعة وصلت إلى 40 % و 25.7 % على التوالي عام 2005 ، مما انعكس على معدل نمو عالي في الناتج المحلي الإجمالي ، بالأسعار الجارية ، بلغ 34.8 % عام 2005 .

النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

جدول رقم (3): الإنتاجية الرئيسية - بالأسعار الجارية 2000-2005

السنة	الصناعة		الزراعة		الخدمات		النفط والغاز		الناتج المحلي الإجمالي	
	م . د . ل	%	م . د . ل	%	م . د . ل	%	م . د . ل	%	م . د . ل	معدل النمو %
2000	2467.5	13.4	1437.7	7.8	6789.6	36.8	7761.9	42.8	18456.9	31.0
2001	2532.5	14.1	1392.0	7.4	7370.4	39.4	7425.3	39.6	18720.2	1.5
2002	2836.2	10.9	1348.8	5.2	8098.4	32.2	13630.6	52.6	25914.1	38.0
2003	2677.0	8.4	1375.8	4.3	8738.3	27.5	18940.5	59.7	31731.8	22.0
2004	3022.0	7.5	1439.3	3.6	9887.7	23.8	27228.0	65.5	41577.0	31.0
2005	3391.9	6.1	1554.0	2.8	11141.3	19.9	39937.5	71.3	56025.2	34.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي .. النشرة الاقتصادية مجلد 45 / 2005 .. مجلس التخطيط العام .

الصناعة: تشمل الصناعات التحويلية والكهرباء والتشييد والتعدين والمحاجر.

الخدمات: وتشمل التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والمواصلات والمال والتأمين العقارات والتعليم والصحة.

وبصفة عامة فإن الناتج المحلي الإجمالي النقدي يتوزع بين القطاعات غير النفطية بأهمية نسبية تصل إلى 28.7 % ، ولقطاع النفط والغاز بأهمية نسبية تصل إلى 71.3 % ، وكما هو مبين بالجدول ، كل ذلك يبين استمرار اعتماد الاقتصاد على النفط وعدم تمكن الإنفاق التنموي خلال الفترة الماضية من تحقيق تنوع في المقدرة الإنتاجية وإيجاد بديل يعول عليه كمصدر للدخل في الاقتصاد الليبي .

وفيما يتعلق بالاستخدام فإن قطاع النفط والغاز ، بالرغم من أنه يساهم بأكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي ، لا يستوعب سوى 3 % من إجمالي القوى العاملة ، حسب إحصائيات عام 2005 ، في حين أن قطاع الخدمات العامة (الصحة والتعليم) والذي يساهم بنحو 8.6 % في الناتج المحلي الإجمالي عام 2005 ، يستوعب نسبة 51 % من حجم القوى العاملة ، وكذلك قطاع الزراعة يستوعب نسبة 8 % من القوى العاملة في حين لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 2.8 % عام 2005 .

بدء القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي يتقدم وبحدز واضح في خوض غمار الاستثمار ، وتنشيط بعض القطاعات الاقتصادية التي عادة ما يجد فيها مجالاً مناسباً للعمل ، مثل خدمات المال والتأمين والنقل والتجارة والعقارات والسياحة ، ولكن نظراً لطول فترة هيمنة القطاع العام على أوجه الحياة الاقتصادية ما زالت مساهمة القطاع الخاص متدنية . وبالنظر إلى توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص للفترة (1970-1997) . يتبين أنه خلال هذه الفترة استحوذ القطاع العام على أكثر من 86 % من جملة الاستثمارات، بينما لم تتجاوز حصة القطاع الخاص 13.5 % خلال نفس الفترة ، إلا أنه يلاحظ خلال فترة (1991-1997) وهي الفترة التي شهدت بداية التوجه نحو المزيد من الحرية الاقتصادية ، وإعطاء مجال أوسع للأفراد والتشركات والشركات المساهمة ، ارتفعت حصة الاستثمارات الخاصة لتصل إلى 24.6 % بعد ما بلغت أدناها خلال الفترة (1981-1990) لتصل إلى أقل من 9 % . وتؤكد بعض الدراسات أهمية هذه المشاركة ، فعلى الرغم من استمرار بعض القيود التي تعيق انطلاق القطاع الخاص إلا أنه له دوراً بارزاً في استيعاب جزء مهم من قوة العمل نظراً للزيادة الواضحة في عدد المشروعات الخاصة ، وهناك بعض المعلومات التي تشير إلى زيادة نشاط القطاع الخاص في المجالات الخدمية خاصة في القطاع السياحي خلال السنوات (2000-2005) .²

إمكانيات الاستثمار في ليبيا :

لبناء اقتصاد وطني بعيداً عن النفط وإيراداته بهدف اتخاذ الاحتياطات اللازمة منذ الآن لما قد يحدث لهذا المورد مستقبلاً ، على ليبيا أن تخطط لتكوين الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط ، ومن الملاحظ أنها اتخذت خطوات مهمة من خلال الانفتاح ولو جزئياً على السوق العالمية ، ومنح القطاع الخاص دوراً أكبر في تشغيل وإدارة استثماراته في مجالات متعددة من أنشطة الاقتصاد الوطني وكذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي لغرض تمويل المشاريع التنموية واستغلال الموارد المتاحة ولإزالة أمام المخطط والمشرع الليبي اتخاذ عدة خطوات تعمل على جعل الاقتصاد الليبي متجانساً ومنسجماً مع التطورات التي يشهدها العالم والتي أدت إلى ظهور ظاهرة العولمة تخفيفاً للقيود على التجارة والاستثمار ، وزيادة تدفق راس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر ، إضافة إلى التكنولوجيا وانخفاض تكاليف النقل والمواصلات ، والتطور الصناعي في الدول النامية التي من أهمها هي صناعة السياحة باعتبار أن المواد الخام الأساسية موجودة في ليبيا على اختلاف الصناعة الصناعية التي أغلب مواد خامها تستورد من خارج الدولة ولعل ذلك مما أدى إلى زيادة التكاليف على الخزنة العامة للدولة ، إن الإمكانيات الطبيعية في ليبيا عديدة ولكنها تحتاج إلى الإهتمام بها وتوفير البنى التحتية لها حتى يتم استثمارها واستخدامها الإستخدام الأمثل ، حتى يتم توفير فرص عمل لكافة شرائح المجتمع ، وهذا الأمر يقودنا إلى تساؤل – لماذا ليبيا لا تستثمر الفرص البديلة للنفط وهي تملك القدرة مثلاً على الاستثمار السياحي ؟ وإجابة على هذا التساؤل سوف نتطرق في هذه الورقة إلى القطاع السياحي حسب المعلومات المتوفرة .

*السياحة كبديل للنفط :

تلعب السياحة والسفر دوراً هاماً في أي بنية اقتصادية لكثرة ما تخلقه من فرص عمل في أنشطتها المختلفة، كما أنها مصدر للعملة الأجنبية كمصناعات وتعد قطاعاً رئيسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتساهم السياحة العالمية بنحو ثلث التجارة في الخدمات في العالم، بينما تساهم بنحو 13% من إجمالي

² د. عبدالله احمد شامية – السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة ، مصدر سابق.

النتائج العالمي، ويعمل فيها أكثر من (192) مليون عامل حول العالم، كما إنها تلعب دوراً رئيساً وفعالاً في النمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية، وبالرغم من الإمكانات السياحية التي تحضرها ليبيا إلا أن قطاع السياحة لم يحض بأي اهتمام يذكر خلال العقود الماضية مما جعل الاقتصاد الليبي يعتمد على سلعة واحدة وهي النفط الذي يمثل أكثر من (95.5%) من صادراته ويمثل أكثر من (60.5%) من إجمالي إيرادات ميزانيته العامة، كما يعتبر المحرك الأساسي للتنمية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والبنية الأساسية إلى جانب السياسات التي اتبعت بداية النصف الثاني من عقد السبعينات إي سيطرة الدولة (على القطاع العام) بشكل يكاد يكون كاملاً على النشاط الاقتصادي تمويلاً وإنتاجاً وتشغيلاً مما أثر هذا التوجه على التنمية السياحية تأثيراً مباشراً باعتبار أن التنمية السياحية تعتمد إلى حد كبير على نشاط الخواص في تنفيذ معظم أنشطتها السياحية. كون ليبيا تمتلك ثروة هائلة أخرى غير النفط هي الشمس والهواء والبحر، فالشمس أصبحت مصدراً للطاقة والشمس تشرق على ربوع ليبيا طوال العام تقريباً ويمكن حصاد هذه الطاقة والاستفادة منها ليس في توليد الطاقة فحسب ولكنها من العوامل الكبرى التي تجلب أفواج السواح من مختلف أنحاء العالم، وأما الهواء التي تفتش عنه الشعوب المحرومة من المناخ المعتدل فهو أيضاً يمكن تسويقه والاستفادة منه، وكذلك طول البحر وتروثه السمكية، وليبيا يمكن أن تصنع سياحة تنافس أهم الدول السياحية في حوض البحر الأبيض المتوسط، لأنها تمتلك من المقومات الطبيعية ما يكفي للدخول في هذه المنافسة لإضافة مورد يقدر بملايين الملايين من العملة الصعبة (الدولار، اليورو)، فالسياحة الصحراوية هي ظاهرة هذا العصر، والصحراء الليبية ليس بها الشمس والهواء والمناخ المعتدل فقط ولكن في هذه الصحراء كنوز من الآثار وتاريخ عدة حضارات قديمة منها الرومانية واليونانية التي حفظت بحالة جيدة إلى المواقع الصحراوية التي تعود إلى عصر ما قبل التاريخ والطبيعة الخلابة، وإلى جانب السياحة الصحراوية يمكن أن تقوم سياحة ساحلية بالمدن الأثرية والشاطئ البحري الذي يمتد قرابة 2000 كيلومتر، وما يمكن أن ينشئ عليها مدن سياحية وفنادق ومنتجعات سياحية كليل بجلب ملايين السواح في السنة، كل هذه الإمكانيات يجب أن تستغل الاستغلال الأمثل لخلق نشاطات اقتصادية واجتماعية وسياسية، إذا ماتم التخطيط لها والاستفادة منها بشكل علمي وسليم، وسوف يقضى على العديد من الظواهر السلبية بالمجتمع الليبي مثل ظاهرة البطالة المقنعة وبطالة المتعلمين، وهجرة الأيدي العاملة الماهرة، والاعتماد على العمل بالقطاع العام الذي بدوره اعتماده مباشر على النفط لأنه المصدر الوحيد للدخل، وغيرها من السلبيات الأخرى.

إن الاستثمار في قطاع السياحة (لإيجاد بديل عن النفط) وبالرغم ما للسياحة من سلبيات يجب أخذها في الاعتبار عند التخطيط لها، إلا أنها تحقق العديد من المزايا التي من أهمها:

- استخدامها المباشر للقوى العاملة من خلال توفير فرص عمل بالفنادق والمنتجعات السياحية والأماكن التاريخية والأثرية، ووكالات السفر والسياحة، والمرشدين السياحيين.
- استخدامها غير المباشر للقوى العاملة بالمحلات التجارية المختلفة التي تعتمد في بيع منتجاتها أو خدماتها على السواح.

وما يجب التنويه إليه أن السياحة في حد ذاتها لا توفر فرص العمل والاستخدام بل الأموال التي ينفقها السواح هي التي توفر ذلك، فإن هناك علاقة بين الإنفاق السياحي وتوفير فرص العمل والاستخدام بوجود مختلف أنواع الفرص السياحية التي توفر عدة أنواع من الوظائف وفرص العمل. والجدول (4) يوضح الاستخدام المباشر وغير مباشر للعوائد السياحية المتوقعة.

جدول رقم (4): الاستخدام المباشر وغير مباشر للعوائد السياحية المتوقعة

السنة	عدد السياح	نسبة نمو عدد السواح سنويا	عدد الأسر السياحية	القوى العاملة المباشرة	متوسط إنفاق السائح \$	الإيراد السنوي المتوقع بالدولار \$
2005	435000	50%	12100	9075	690	256.650.000
2006	630000	45%	17600	13235	750	472.500.000
2007	820000	30%	23100	17325	800	656.000.000
2008	1.025000	25%	28600	21450	850	871.250.000
2009	1.230000	20%	34100	25575	900	1.107.000.000

المصدر- الهيئة العامة للسياحة، مذكرة حول تفعيل قطاع السياحة في ليبيا.

ومنذ سنة 2003 بدأت ليبيا في الخروج من العزلة التي كانت مفروضة عليها لأكثر من عقد من الزمن اثر المقاطعة الدولية لها، عندما وافقت على تحملها المسؤولية ودفع التعويضات عن تفجير طائرتي فوق اسكتلندا والنيجر عامي 1988، 1989.

ويتعين على ليبيا أن تقطع شوطاً طويلاً حتى تلحق بركب الدول النشطة سياحياً في شمال إفريقيا مثل تونس ومصر والمغرب التي تجتذب جميعها ستة ملايين سائح أو أكثر سنوياً .
وتقول بعض التقديرات أن ليبيا يفد إليها ما لا يقل عن نصف مليون سائح سنوياً , وقد توصلت ليبيا إلى العديد من الاتفاقيات مع شركات أوروبية لإقامة مجمعات سياحية على الساحل , لعلها بذلك تصل إلى مستوى جاراتها اللذين لهم باع طويل وخبرة في المجال السياحي , لان فترة العزلة الطويلة ربما قد تكون أضفت عليها شئ من الغموض .

وذكر المجلس العالمي للسفر والسياحة في دراسة صدرت سنة 2004 " أن صناعة السياحة في ليبيا ستوفر (25649) فرصة عمل وتدير (1.6%) من الثروة القومية قياساً لجمالي الناتج المحلي, كما سيساعد هذا القطاع على دعم حوالي (111000) وظيفة على النطاق الأوسع للاقتصاد بما يعادل وظيفة من كل عشرة وظائف , ويتوقع أن يزيد الطلب على السفر والسياحة في ليبيا بنسبة (6 %) سنوياً في المتوسط حتى حلول عام 2014 "

ومع بداية القرن الحالي وخلال السنوات القليلة الماضية أولت الدولة اهتماماً بقطاع السياحة واعتبرته من أولويات التنمية, وساعد على ذلك رفع الحظر الجوي والعقوبات الاقتصادية إضافة إلى صدور العديد من القوانين المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي تعتمد في تنفيذها على القطاع الخاص.
ونظراً لحدائث هذا القطاع لم يكن له أي دور هام في التأثير على الاقتصاد الوطني خلال السنوات الماضية, علماً بأن جملة من الإجراءات خلال هذه الفترة قد اتخذت وسوف يكون لها اثر ايجابي حول مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني فمن الجدير بالذكر أن قطاع السياحة لم يدرج ضمن خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي خلال العقود الثلاثة الماضية وتم تخصيص مبالغ محدودة للقطاع في السنوات الأخيرة وبالتالي فان مشروعات البنية الأساسية للمشروعات السياحية لم تنفذ طيلة المرحلة الماضية مما اثر سلبياً على القطاع وانطلاقاً من واقع الاقتصاد الليبي والزيادة المتنامية للإستثمار السياحي وتزايد رغبة الشركات الأجنبية على الإستثمار في مشروعات سياحية قد تفوق قدرة واستيعاب الاقتصاد الليبي, خاصة في ظل محدودية توفر البنية الأساسية اللازمة وتدني مستوى الخدمات المصاحبة وعدم وجود العناصر الوطنية المؤهلة والمدربة على إدارة وتشغيل المرافق السياحية الايوائية, يجعل من الضروري تبني الأهداف التي ترقى بالسياحة وذلك بتوفير مبالغ من الإيرادات النفطية باعتبار أن النفط هو ثروة نابضة , عليه يجب اختيار الإستثمارات التي توفر فرص عمل وتقلل من البطالة .

إن تشجيع السياحة في ظل مستوى الخدمات والبنية الأساسية القائمة قد لا يكون مجدياً, بل سيؤدي إلى آثار سلبية يصعب معالجتها مستقبلاً, وبالتالي فإن تهيئة المناخ الملائم والمشجع للسياحة يعتبر من أولويات برامج تنفيذ خطة التنمية بالقطاع.
وباعتبار أن السياحة صناعة لها أبعادها وأهدافها في تنويع مصادر الدخل ولها تأثيرها الكبير ثقافياً واجتماعياً وسياسياً, وتعتبر وسيلة جيدة للاتصال الفكري ولتبادل الثقافات والعادات بين الشعوب وأداة جيدة لخلق التفاهم والتواصل بينها, إضافة إلى كونها نشاطاً عاماً يتصل ويؤثر ويتأثر مباشرة بأنشطة القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة الداخلية والخارجية وخدمات المال والنقل والاتصالات وغيرها, كما أنها تواكب التطورات العلمية والتقنية المستخدمة في مجالات الخدمة والنقل والاتصالات, ولكل هذه الاعتبارات ينبغي تبني حزمة من السياسات المتناغمة والمتسقة مع سياسات القطاعات الأخرى وتضمن:³

- معالجة المشاكل والمعوقات التي واجهت تنمية السياحة في السابق.
- تطوير وتأهيل المرافق الايوائية القائمة.
- استقرار ودعم الإدارة السياحية.
- تحديد مناطق ومواقع التنمية السياحية وحمايتها.
- تحسين الخدمات المساندة.
- تطوير البنية التحتية اللازمة للسياحة.
- إعداد الكوادر الفنية اللازمة للسياحة وإدارة وتشغيل المرافق الايوائية والخدمات المساعدة.
- تشجيع القطاع الأهلي والأجنبي على الإستثمار السياحي.
- خلق مؤسسات للإقراض والتمويل السياحي.
- ترويج وتسويق سياحي جيد بالداخل والخارج.
- مساهمة المصارف الليبية في الإستثمار المحلي .

***الوضع القائم لمرافق الإيواء السياحي والمقاهي والعمالة:**

طبقاً للسياسة التي كانت تقوم بها الدولة فإن اغلب مرافق الإيواء السياحي القائمة معظمها قام بها القطاع العام تنفيذاً وتمويلًا وتشغيلًا وانعكس عدم وجود إدارة جيدة الأثر على محدودية هذه المرافق ومدى ملاءمتها للسواح حيث تشير الإحصائيات عن قطاع السياحة إن إجمالي مرافق الإيواء السياحي 226 مرفق بقدرة استيعابية قدرها 12704 غرفة مصنفة وصالحة للاستعمال .

مستوى سياحي 1200 غرفة إي بنسبة 9.5% من الإجمالي، في حين وصل عدد الغرف الغير مصنفة (تحتاج إلي تطوير) 11504 غرفة إي بنسبة 90.5% من الإجمالي. ويقدر إجمالي التكلفة التقديرية لتطوير الغرف غير المصنفة بحوالي 187 مليون دينار ليبي.

أما العاملون بمرافق الإيواء السياحي فيقدر عددهم 6700 عامل موزعين بين عمالة وطنية عددهم 4553 عامل إي بنسبة 68% من إجمالي العمالة، و عمالة وافدة عددهم 2147 عامل إي بنسبة 32% من اجمالي العمالة. ⁴ ويقدر إجمالي العمالة بالمقاهي و المطاعم بنحو 42500 عامل موزعين بين 10000 عامل بالمقاهي و المطاعم ذات المستوي السياحي إي بنسبة 23.5% من الإجمالي، 32500 عامل بالمقاهي و المطاعم الغير مصنفة إي بنسبة 67.4% من الإجمالي . أن عدم وجود قاعدة بيانات لتخطيط وتنظيم القطاع خلال الفترة الماضية وكنتيجة لذلك أصبح من المستحيل تحديد العدد الدقيق للسواح والزوار الذين يدخلون البلاد .

الجدول رقم (5) : يبين عدد السواح خلال السنوات السابقة وفقاً للبيانات المتوفرة:-.

السنة	إجمالي الزوار الوافدين لليبيا	إجمالي السياح الوافدين حسب تعريف منظمة السياحة العالمية	إجمالي الدخل المقدر من السياح بالدينار الليبي
2000	962559	173977	97427120
2001	952934	168758	108680152
2002	857952	134842	74586792
2003	957896	141500	79240000
2004	999343	268850	150667120

*إجمالي السواح حسب تعريف منظمة السياحة العالمية يشمل:

1- الاستجمام والترويج وقضاء العطلات.

2- الخبراء ورجال الأعمال.

3- أخرى.

في آخر تقرير عن الوضع السياحي القائم في ليبيا لعام 2007 نجد أن أعداد السواح ليس كبيراً إذا ما قورنت بالدول المجاورة (مصر , تونس) وعلى حسب الإمكانيات البسيطة من حيث أعداد الفنادق ومستوى الخدمات إلا أن الإيرادات مقبولة نوعاً ما بالمقارنة بالإمكانيات الموجودة حالياً , وفيما يلي جدول (6) يوضح أعداد الفنادق ومتوسط إنفاق السائح في اليوم الواحد :/

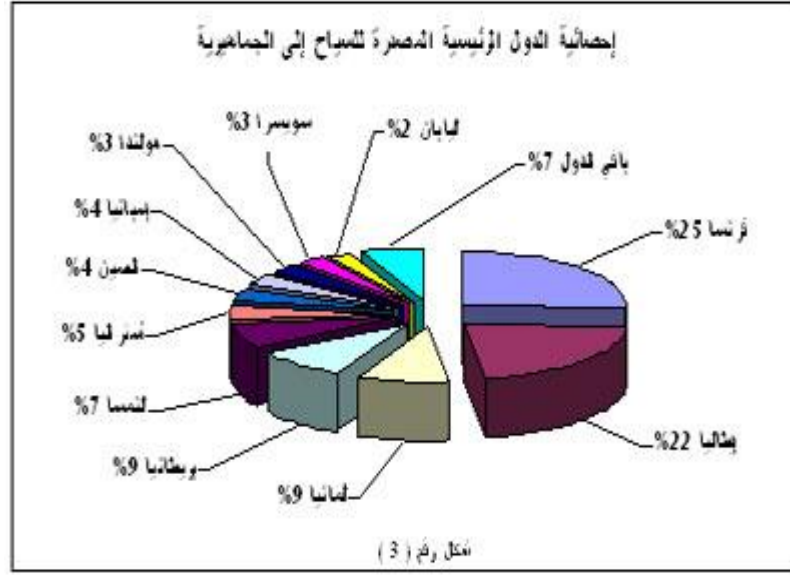
جدول رقم (6) : متوسط إنفاق السائح بالدولار.

عدد السياح الكلي	105997
متوسط الإقامة للسائح	7 أيام
متوسط إنفاق السائح في اليوم	\$ 80
اجمالي الدخل (الإيرادات)	\$ 26.731.760
عدد نزلاء الفنادق والقرى السياحية	432.347
العدد الكلي للفنادق (عامة + خاصة)	268
العدد الكلي للغرف	13638
العدد الكلي للفنادق المصنفة	62
العدد الكلي للغرف المصنفة	6402

المصدر: قسم المعلومات والإحصاء السياحي

⁴ المخطط العام لتنمية السياحة بليبيا 1999-2018 .

رسم بياني رقم (1)



وبصدور القانون رقم (5) لسنة 1997 بشأن الاستثمار الأجنبي والقانون رقم (7) لسنة 2004 بشأن السياحة أعطى دفعة جديدة للمستثمرين المحليين والأجانب لكي يقوموا بالاستثمار في مجال قطاع السياحة وأخذت هذه المبادرة الايجابية طريقها إلى التنفيذ، وفي الوقت الحالي فان الليبيين يستثمرون أموالهم في قطاع السياحة على نطاق محدود وذلك في مجال بناء الفنادق والخدمات السياحية المساعدة والأنشطة الخاصة لمرافق السياحة والأنشطة المتعلقة بالمرشدين السياحيين، وقد بلغ اجمالي الشركات الخاصة في مجال السياحة عدد (201) شركة، ويبلغ عدد التشاركيات (cooperatives)، (393) - وفقا لإحصائيات 2008، فيما اظهر المستثمرون الأجانب اهتماماً بالغاً ضمن المجموعة الأولى من فرص المستثمرين، وإلى حد الآن بلغ عدد العقود التي تم توقيعها (13) عقداً ومن المخطط لها أن توفر تلك العقود (7500) غرفة خلال فترة من (3-7) سنوات بتكلفة إجمالية قدرها (2.373.115.000) مليار دينار، كما ستسهم المشروعات الجديدة في خلق حوالي (60612) فرصة عمل، مما يستدعي الأمر البدء في إنشاء المؤسسات وإعداد البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل العناصر البشرية الوطنية لتتولى إدارة وتشغيل المرافق السياحية القائمة والجاري أقامتها والمزمع أقامتها مستقبلاً.⁵

على الرغم من توفر مزايا عديدة للسياحة والعديد من مقوماتها في ليبيا، إلا أن ذلك لا يخلو من وجود بعض العوائق التي حالت دون تطور ونمو القطاع السياحي ومن أهمها مايلي /:

- * **القوانين** والتشريعات المباشرة وغير مباشرة بالقطاع السياحي التي تعمل على تسهيل الإجراءات المتعلقة بالسواح أو المستثمرين، وبالتالي عدم وضوح القوانين السياحية، وهذا يتطلب استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار بشكل عام.
- * إن عدم الاهتمام بالبنية التحتية الأساسية كأنظمة النقل والاتصالات والخدمات الصحية وغيرها في العديد من مناطق الجذب السياحي أو المواقع المعروضة للاستثمار تعتبر روادع ضد تنامي القطاع السياحي.
- * عدم منح القطاع السياحي الأولوية في برامج التنمية السابقة.
- * عدم استقرار هيكلية إدارة القطاع، حال دون توفر جهة تتولى الاشراف واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ برامج تنمية القطاع.
- * الحصار الجوي والاقتصادي الذي تعرضت له ليبيا، أدى ذلك إلى عدم الاهتمام بالمطارات والموانئ ومناطق الجذب السياحي، وتنمية هذا القطاع بالشكل المطلوب.
- * أقتصر دور المصارف التجارية على تمويل القطاع الفندقي بشكل محدود، وتعد صعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية ضمن العوائق التي تواجه القطاع الخاص، وذلك لأن المصارف تميل إلى تقييد الاقتراض بشروط صعبة ومعدلات فائدة عالية، كما أن سوق الاقتراض بوجه عام يتسم بتركيزه على القروض المتوسطة وقصيرة الأجل ولا تتوافق هذه مع متطلبات القطاع السياحي الذي تتسم مشروعاته بطول

⁵ طارق سعيد ابوخبطة و هاشم محمد الزوى: المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في ليبيا، ابريل 2006

عادل ناجي محمد

الأجل، وضخامة التمويل، وبالتالي من الضروري دراسة الأنظمة المتعلقة بعمل المصارف للمساهمة في منح التمويل اللازم لمواجهة متطلبات القطاع السياحي بمبالغ ومدد كبيرة وبأسعار فائدة مناسبة.

* إن عدم منح الدعم المناسب لتطوير السياحة انعكس على عدم الاهتمام بأحياء الصناعات التقليدية والتي تعتبر أحد أهم عناصر الموروث الحضاري. كما أن الهدف الأساسي لتفعيل البرنامج الوطني للصناعات التقليدية يتضمن بالدرجة الأولى المحافظة على الموروث الحضاري والتاريخي بالإضافة إلى خلق فرص عمل إنتاجي من خلال أرباب البيوت والشرائح الأخرى قصد تحقيق النتائج الايجابية التالية:-

- توطين الصناعات التقليدية طبقاً للموروث التاريخي.
- خلق فرص عمل للأسرة الليبية ورفع معدل الدخل.
- المساهمة المباشرة في رفع معدل الناتج القومي للاقتصاد الوطني على المستوى المحلي والدولي من خلال التسويق المباشر للسواح والزوار و تنمية الصادرات.

التوصيات :

- 1- ضرورة التعرف على مناطق الضعف والقوة في قطاع السياحة في ليبيا .
- الوقوف على التنوع في مجالات السياحة في ليبيا وإمكانية الاستفادة منها على مدار العام .
- معرفة مدى التوافق بين رغبة المجتمع في الإستثمار السياحي وتوفير الدعم لمشروعات البنى التحتية في القطاع والدولة .
- الإهتمام بالترويج والتسويق الإعلامي الداخلي والخارجي للسياحة في ليبيا .
- الأثار الثقافية والإجتماعية للسياحة على المجتمع .
- قدرة قطاع السياحة على إستيعاب العمالة الوطنية وفتح مجالات جديدة للعمل .
- بالإمكان أن يكون قطاع السياحة في حالة وجود تخطيط علمي ورغبة الدولة ستكون السياحة إحدى البدائل الممكنة للنفط .
- يمكن الاستفادة وتطبيق البرامج السياحية حسب القوانين والتشريعات الموجودة وأيضاً حسب رغبة الدولة في أن تكون السياحة مصدر جديد من مصادر الدخل .

المراجع :

- 1 - عبدالله امحمد شامية – السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة – محرك البحث قوقل
- 2 - خطة التحول الخماسية لقطاع السياحة – 2006-2010.
- 3 - الهيئة العامة للسياحة , مذكرة حول تفعيل قطاع السياحة في ليبيا .
- 4 - المخطط العام لتنمية السياحة بليبيا 1999-2018 .
- 5 - طارق سعيد ابوخبطة و هاشم محمد الزوى: المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في ليبيا , ابريل 2006
- 6 - قسم المعلومات والإحصاء السياحي